

Al Rajhi Business Banking Services

خدمة الراجحي المصرفية للأعمال



800 122 8888
alrajhibank.com.sa

مصرف الراجحي
Al Rajhi Bank
Business الأعمال





Dear Customer,

Thank you for choosing Al Rajhi Business Banking.

To finish your registration for the service, we need a certified copy of the following:

Required Documentation

- Valid commercial registration, license or approval
- Legal personnel representative's capacity document (power of attorney/ the company's foundation contract), with the most recent modifications (please state the manager's privileges as related to opening bank accounts, withdrawals and deposits)
- Certified copy of the power of attorney, if there is any
- Corporate representative's ID card (owner/partner/GM)
- ID card of the main user (admin) of the service and his mobile number
- Verification of signature by the branch

Note:

- Please fill all the required information for the request or else it will not be taken into consideration with registering customer's mobile number
- The data fixed on the Al Mubasher Service application should be identical to the data on legal documents
- The corporate representative should sign the application and the attorney if any - for the main user
- The form and all other documents should include the company seal
- Please note that any change or alteration will cancel the request
- The signature and the seal of the company are required at the end of the application for approval

Please send the application to:

Al Rajhi Business Banking services
Operational building, Al Rajhi, Exit 2, ground floor
Cash management
P.O.Box: 855 Riyadh 11421 Kingdom of Saudi Arabia
E-mail: ecorporate@alrajhibank.com.sa
For any inquiry please call: 800 122 8888

عزيزي العميل،

شكراً لاختياركم خدمة مصرفية الأعمال من مصرف الراجحي.
لنتمكن من سرعة تسجيل طلبكم، نرجو منكم تزويدنا بصورة مختومة من المستندات التالية:

المستندات المطلوبة

- السجل التجاري أو الترخيص أو الموافقة ساري الصلاحية
- سند الصفة لممثل الشخصية الاعتبارية (الوكالة أو عقد التأسيس أو الشراكة) وآخر تعديلات تمت عليه مع ذكر صلاحيات المدير بفتح الحسابات لدى البنوك والسحب والإيداع
- التوكيل الداخلي في حال وجوده وألا يمر عليه أكثر من عام
- هوية ممثل الشخصية الاعتبارية (المالك أو الشريك أو المدير العام)
- هوية المستخدم الرئيسي للخدمة ورقم الجوال
- مصادقة الفرع على صحة التوقيع

ملاحظات:

- الرجاء تعبئة كافة الحقول في الطلب. أما الطلبات الغير مكتملة فلا يتم النظر فيها لدى تسجيل جوال المستخدم الرئيسي
- نرجو أن تكون كافة البيانات الواردة بطلب العميل مطابقة للمستندات المرفقة
- يراعى توقيع الشخصية الاعتبارية على التفويض - طلب الإشتراك - للمستخدم الرئيسي
- يراعى وجود ختم الشركة في طلب الإشتراك وجميع المستندات
- يعتبر أي كشط أو تعديل إلغاء للطلب
- التوقيع مع الختم في آخر الإتفاقية لإعتمادها

نرجو إرسال الطلب إلى العنوان التالي

خدمة الراجحي لمصرفية الأعمال
مبنى عمليات الراجحي مخرج 2 الدور الأرضي
إدارة النقد
ص.ب: 855 الرياض 11421 المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: ecorporate@alrajhibank.com.sa
لاستفساراتكم: 800 122 8888

Official use only

لاستخدام المصرف فقط

Service agreement with the attached documents have been reviewed and found:

تم مراجعة إتفاقية الخدمة مع الوثائق المرفقة ووجدنا ما يلي:

☐ Approved

مقبول ☐

☐ Rejected

غير مقبول ☐

الأسباب

Due to

Reviewed by

اسم الموظف المراجع

Date

التاريخ

Signature

التوقيع



بسم الله الرحمن الرحيم

طلب اشتراك في خدمة الراجحي لمصرفية الأعمال

المكرمين / مصرف الراجحي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نتقدم لكم نحن

بطلب اشتراك في خدمات الراجحي الإلكترونية المصرفية للأعمال، وبياناتنا على النحو الآتي:

اسم المنشأة

عنوان المقر الرئيسي:

المدينة	ص.ب	الرمز البريدي
الهاتف	الفاكس	

بيانات ممثل الشخصية الاعتبارية: (يتم إرفاق صورة عن الهوية)

الاسم	الجنسية
الهاتف	الجوال
البريد الإلكتروني	
الصفة	مالك <input type="checkbox"/> شريك <input type="checkbox"/> وكيل <input type="checkbox"/> أخرى <input type="checkbox"/>
نوع الهوية	بطاقة سعودية <input type="checkbox"/> إقامة <input type="checkbox"/> رقم الهوية <input type="text"/>
تاريخ إنتهاء البطاقة أو الإقامة	

أرقام حسابات المنشأة:

رقم العميل: (رقم CIC)	
رقم الحساب	رقم الفرع
	1
	2
	3
	4
	5

(ملحوظة: يمكن إرفاق بيان موقع ومختوم بالحسابات وأرقامها).



بيانات المستخدم الرئيسي للخدمة: (نص الوكالة للمستخدم الرئيسي يلي التوقيع على هذا الطلب)

الاسم			الجنسية	
الهاتف			الجوال	
البريد الإلكتروني				
نوع الهوية	<input type="checkbox"/>	بطاقة سعودية	<input type="checkbox"/>	إقامة
رقم الهوية				
تاريخ إنتهاء البطاقة أو الإقامة				
توقيع المستخدم الرئيسي				

وكالة للمستخدم الرئيسي:

أقر أنا

(الشخص المفوض بالتوقيع على هذه الإتفاقية)

بصفتي

بموجب

الذي يخولني التوقيع على اتفاقية خدمات الراجحي لمصرفية الأعمال، ويخولني حق توكيل الغير - وأنا بأهليتي المعتمدة شرعاً وأهليتي لإمضاء هذا التوكيل - بأنني قد وكلت المستخدم الرئيسي الموضح اسمه وصفته في طلب الاشتراك هذا باستخدام الخدمة التي يقدمها مصرف الراجحي وفق ما ورد في اتفاقية تقديم خدمات الراجحي لمصرفية الأعمال وحسب الصلاحيات المذكورة في هذا الطلب، وأقر بعلمي وعلم الجهة التي أمثلها بما تعنيه هذه الصلاحيات، وبتحملنا لجميع ما يترتب على سوء استخدامها أو التفريط فيها كما لو كنا نحن الذين قمنا بها، وأن للوكيل (المستخدم الرئيسي) أن يقوم بتسجيل مستخدمين آخرين وأن يمنحهم هذه الصلاحيات كلها أو بعضها دون أن يتحمل مصرف الراجحي أية مسؤولية عن ذلك.

وعليه جرى التوقيع.

الصلاحيات المطلوب إتاحتها للمستخدم الرئيسي (الرجاء وضع علامة ✓ على الصلاحيات المطلوب إتاحتها للمستخدم الرئيسي) مع التوقيع أدناه

الاستفسار عن الحسابات	سداد فواتير الخدمات	سداد المدفوعات الحكومية (دورات، مرور، ...)
إدارة النقد	إضافة مستفيدين	مدفوعات أرامكو
تحويل الرواتب (يشترط توقيع اتفاقية مستقلة)	بطاقات الرواتب (يشترط توقيع اتفاقية مستقلة)	تحصيل الأموال (يشترط توقيع اتفاقية مستقلة)
توزيع الأرباح (يشترط توقيع اتفاقية مستقلة)	الحسم المباشر (يشترط توقيع اتفاقية مستقلة)	الشيكات المعروفة (رسوم سنوية)
رسائل التنبيه (رسوم سنوية)	أوامر مستديمة	مقيم
التحويل:		
بين حسابات العميل داخل الراجحي فقط	إلى مستفيد داخل الراجحي	
إلى مستفيد في بنوك محلية	إلى مستفيد في بنوك خارجية	

حد التحويل اليومي

التوقيع



• اتفاقية شركة الراجحي، للخدمات المصرفية للأعمال

• مقدمة:

حيث تقدم العميل، بصفته شخصية اعتبارية أو ممثل مفوض قانوناً، بطلب اشتراك للاستفادة من خدمات الراجحي المصرفية للأعمال، وتشمل هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر: الاستعلام عن الرصيد، والتحويلات من حساب إلى حساب آخر، ودفع الفواتير، وبدء أو إصدار أو إكمال الاعتماد المستندي والصفقات التجارية؛ حيث يقدم المصرف هذه الخدمات بموجب هذه الاتفاقية العامة ووفقاً لشروط وأحكام اتفاقيات خطوط التمويل والخدمات الخاصة، لذلك تراضي الطرفان، وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً ونظاماً، على الالتزام بالشروط والبنود التالية حاكمة وملزمة:

1. تشكل المقدمة المذكورة أعلاه ونموذج طلب الاشتراك في الخدمة المعبأ والموقع ورقياً أو على الموقع الإلكتروني من العميل، واتفاقية الخدمة الخاصة ومرفقات ذلك جزءاً لا يتجزأ من شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

2. التعريفات والتفسيرات:

القبول: يعني قبول العميل لشروط وأحكام هذه الاتفاقية، ويدل على ذلك القبول ضغط العميل على زر القبول المعروض على صفحة الويب ذات الصلة، أو التوقيع الإلكتروني أو التوقيع اليدوي على المستند (المستندات) التي تشتمل على جميع الشروط والأحكام المذكورة أو أي جزء منها.

الاتفاقية: الاتفاقية للخدمات المصرفية للأعمال (هذه الاتفاقية).

المستخدم الرئيسي: ويعني الشركة أو الشخص الذي منح صلاحية المستخدم الرئيسي بموجب بيانات نموذج الطلب الورقي أو الإلكتروني والذي تشمل صلاحياته إنشاء مستخدمين آخرين ومستخدمين فرعيين ومنحهم مفتاح الدخول للخدمة والصلاحيات المخصصة لكل منهم.

المستخدم: يعني الشركة أو أي مستخدم آخر أو مستخدم فرعي آخر تم تسجيله بموجب النموذج الورقي أو الإلكتروني بحيث يمكنه الدخول لموقع الخدمات المصرفية الإلكترونية واستخدام الموقع وإجراء العمليات والمعاملات والحصول على الخدمات المتاحة على الموقع.

خدمات الراجحي المصرفية للأعمال عبر الإنترنت: وتعني الخدمات المصرفية المباشرة عبر الإنترنت والتي يختار العميل الاشتراك فيها، وامتلاك حق الوصول إليها واستخدامها بموجب ملء نماذج الطلبات الورقية أو الإلكترونية المخصصة لتلك الخدمات ونماذج الخدمات الخاصة الملحقة بها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

المصرف: ويعني شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (مصرف الراجحي).

العميل: ويعني الشركة أو منشأة صغيرة ومتوسطة أو المؤسسة الفردية التي يتم تقديم الخدمات المصرفية لها، سواء كانت لها شخصية اعتبارية مستقلة أم لم تكن.

الصفقة التجارية: وتعني أي عملية تجارية تتعلق بخطاب اعتماد للاستيراد/ للتصدير أو عمليات التحصيل الداخلية / الخارجية أو خطاب الضمان الداخلي / الخارجي أو ضمان الشحن أو ما شابه ذلك.

الضريبة: يقصد بها أي ضريبة مباشرة أو غير مباشرة مفروضة أو يتم فرضها في أي وقت خلال سريان هذه الاتفاقية.

3. يُقر العميل بعلمه بسياسة أمن خدمات المصرفية للأعمال والتجارة الإلكترونية المصرفية عبر الإنترنت الخاصة بمصرف الراجحي (<https://www.almubasher.com.sa>) و ([sa.com.artf](https://www.sa.com.artf)) وطبيعة واستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية ([sa.com.artf](https://www.almubasher.com.sa)) و ([sa.com.artf](https://www.sa.com.artf)) كما يُقر بموجب ذلك، أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

4. يقر العميل بأنه قرأ واستوعب الشروط والأحكام التي تحكم كل خدمة من الخدمات الخاصة والتي يتم تقديمها تحت مظلة هذه الاتفاقية، وأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ ولا يفصل عن الاتفاقية.

5. يقر العميل أنه باستخدامه الخدمات المصرفية المباشرة عبر الإنترنت والتي يقدمها المصرف، أو عند تفويض الآخرين باستخدامها، فإنه بذلك يوافق على الالتزام بشروط وأحكام هذه الاتفاقية.

6. يحق للمصرف، في أي وقت من الأوقات، وفق تقديره المطلق، إضافة أو إلغاء أي خدمة مقدمة من خلال البوابة الإلكترونية دون الالتزام بإشعار مسبق لذلك، ولن تتاح بعض من هذه الخدمات الإلكترونية للعميل إلا بعد التوقيع على اتفاقية خاصة مع المصرف، وتخضع الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية لشروط وأحكام التسهيلات وشروط وأحكام طلب وإصدار خطابات الضمان أو خطابات الاعتماد أو ضمان الشحن أو التحصيل المستندي أو غير ذلك، ويقر العميل بقرائه جميع الشروط والأحكام الخاصة بمثل هذه الخدمات والنماذج الخاصة، كما أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ ولا يفصل عن هذه الاتفاقية.

7. يتعهد المصرف بتنفيذ جميع التعليمات والمعاملات المتعلقة بالخدمة المشتركة فيها والتي ترسل من العميل أو تستلم منه، شريطة أن تكون هذه التعليمات والمعاملات وفقاً للقوانين واللوائح الصادرة من الجهات التشريعية والرقابية والسياسات والإجراءات الداخلية وقواعد التجارة الداخلية الخاصة بالمصرف والأعراف التي يحددها المصرف وفق تقديره الخاص.

8.

يأذن العميل للمصرف إذناً لا رجعة عنه بتسجيل وتقييد أي عملية من العمليات التي ينفذها العميل إلكترونياً على حساب العميل أو أي عملية يعتبرها المصرف منفذة من قبل العميل، ويلتزم العميل بدفع الرسوم التي يحددها المصرف مقابل الاستفادة من هذه الخدمة العامة، وأي خدمة من الخدمات الخاصة الأخرى التي يشترك بها العميل، ويوافق العميل على خصم الرسوم من أي حساب له لدى المصرف.

9.

يقر العميل بمسؤوليته الكاملة عن استخدام الخدمات الإلكترونية، ومسؤوليته الكاملة عن تصرفات وأفعال موظفيه ووكلائه والمستخدمين الفرعيين في استخدام الخدمات الإلكترونية وإجراء المعاملات كما لو كان هو الذي قام بها، كما يقر بمسؤوليته الكاملة عن اسم المستخدم وجهاز التشفير/الرمز السري، ومقتضيات المحافظة على كل ذلك والالتزام بالحماية من الإفشاء أو إساءة الاستخدام أو القرصنة من قبله أو من قبل أي شخص أو جهة، كما يُقر أيضاً بمسؤوليته عن إعطاء أرقام الحسابات المسجلة منه للاشتراك في هذه الخدمة.

10.

يُقر العميل بعلمه وإطلاعه التام وقبوله وتحمله مسؤوليات وتبعات ما ينتج عن:

أ)

تقع على العميل/المستخدم الرئيسي مسؤولية التقديم الورقي أو الإلكتروني للأسماء والبيانات الشخصية للأفراد وتكليف المصرف بتسجيل أو إلغاء تسجيل أي منهم كمستخدم أو مستخدم فرعي أو منحهم أو تجريدهم من جميع أو بعض الصلاحيات والسلطات الممنوحة للعميل/المستخدم الرئيسي دون أدنى مسؤولية على المصرف بسبب هذا التسجيل أو التفويض أو بسبب أي شيء ينشأ عن استخدام هؤلاء الأفراد المفوضين لحسابات العميل.

ب)

أنه لا يجوز توكيل غير السعوديين لتشغيل حسابات المؤسسات والأعمال التجارية التي يملكها فرد سعودي واحد باستثناء مواطن سعودي يفوض زوجته غير السعودية أو والده أو والدته أو ابنه أو ابنته غير السعوديين أو مواطنة سعودية تفوض زوجها غير السعودي أو والدها أو والدتها أو ابنها أو ابنتها غير السعوديين، شريطة أن يكون المفوض يحمل وثيقة إقامة سارية المفعول.

ج)

أن للعميل توكيل غير السعوديين لتشغيل حسابات الشركات والمصانع والشركات المختصة (المشتركة) ووكالات تسجيل الممتلكات الصناعية وغيرها من المنشآت المماثلة، بشرط أن يكون المفوض يعمل فيها وتحت كفالته، ويكون من موظفيها النظاميين.

د)

• التفويض على حسابات المستثمرين وفق نظام الاستثمار الأجنبي
• يسمح للشريك الوطني المستثمر بأن يفوض الشريك الأجنبي المستثمر الحاصل على إقامة سارية المفعول أو أحد العاملين غير السعوديين المقيمين العاملين في المنشأة بإدارة وتشغيل الحسابات البنكية للمنشأة.
• يسمح للمستثمر الأجنبي بأن يفوض شخصاً سعودياً و/أو غير سعودي مقيماً بإدارة حسابات المنشأة شريطة أن يكون غير السعودي يعمل في تلك المنشأة وحاصلاً على إقامة سارية المفعول.
• يسمح لكل من المستثمر الوطني والشريك الأجنبي توكيل جهة أخرى مقيمة بإدارة حسابات المنشأة

10/1:

يعترف ويقر العميل باطلاعه ومعرفته التامة النافية للجهالة بخطورة وأثار وجسامه ودنو المخاطر المصاحبة لأي من الصلاحيات التي طلب إتاحتها ومنحها للمستخدم الرئيسي له أو المستخدمين أو المستخدمين الفرعيين أو المندوبين فيما يتعلق بالخدمات العامة أو الخاصة، بما في ذلك صلاحية الوصول أو صلاحية الاستفسار والحصول على المعلومات أو التعامل مع الأموال أو تحويلات الرواتب أو الشروع في معاملات تجارية أو إجراء عمليات الدفع أو استلام مبالغ وصلاحيات إنشاء مستخدمين فرعيين مع منحهم جميع أو بعض الصلاحيات أو حق الوصول.

10/2:

في حال تعليق أو تقييد أو سحب صلاحية أي من المفوضين بإدارة أي من حسابات الشركة الجارية لدى أي من فروع المصرف فإن العميل يقر وبقبل ويتحمل وحده مسؤولية القيام الفوري بما يلزم من إجراء لتحديث بيانات الخدمات الإلكترونية وتضمينها مثل ذلك الحظر أو التقييد أو التعليق ولا يكون المصرف مسؤولاً عن أي ضرر أو خسارة تنترب بسبب إخلال العميل بحكم هذه المادة.

11.

يقر العميل بأنه قد قرأ دليل إرشادات أمن المعلومات المتعلقة بتعليمات تقوية اسم المستخدم وكلمة/ رمز المرور التي يحددها المصرف واستوعب مسؤوليته في تكوين كلمة مرور قوية يكون من السهل تذكرها من قبل العميل ولا يمكن للأخرين كسرها بسهولة.

12.

يقر العميل أن مصرف الراجحي والجهات التابعة له وموظفي المصرف غير مسؤولين عن أي خسائر أو أضرار أو مطالبات مالية أو خلاف ذلك، ناتجة عن استعمال جهاز التشفير/الرمز السري، كما يتعهد العميل بإبلاغ المصرف فوراً -بموجب كتاب مؤكد -إذا تبين له أن جهاز التشفير/الرمز السري قد أصبح معلوماً للأخرين حتى يتمكن المصرف من إجراء اللازم، ويكون العميل مسؤولاً عن جميع المعاملات والتعليمات الصادرة منه لحين تسلم الإشعار الخطي ومضي ما لا يتجاوز 24 ساعة من حين تسلم الإشعار الخطي من العميل؛ وذلك لمنح الوقت اللازم لتمكين المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الخدمة.

13.

يلتزم العميل بالمحافظة الكاملة على سرية حساباته ومعلوماته ومعاملاته المصرفية والدوالل المالية والبيانات الأخرى، كما يكون مسؤولاً أمام المصرف والجهات والسلطات العامة أو إحداها عن أي استعمال غير مريض أو مصرح به، وجميع النتائج التي قد تنترب على ذلك سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، جنائية كانت أو غير ذلك.

14.

يدرك العميل ويعلم وبقبل بجميع المخاطر المتعلقة بأنظمة الدخول عن بعد، بما في ذلك مخاطر احتمال اختراق العمليات السرية للعميل أو حدوث تدخل من طرف آخر أو أي مخاطر أمنية أخرى، كما يقر العميل أن المصرف غير مسؤول تجاهه أو تجاه الغير عن أي أضرار يمكن أن تلحق به أثناء أو من خلال استخدام الخدمات أو زعم استخدامهما حيثما تعزى أسباب هذه الأضرار كلياً أو جزئياً إلى أي أطراف أخرى، أو عوامل خارجة عن سيطرة المصرف.



26- يلتزم العميل في حال استبدال أو إنهاء علاقته بالمستخدم الرئيسي أن يتقدم بطلب خطي للمصرف يطلب إلغاء الخدمة أو استبدال المستخدم الرئيسي؛ ويقر العميل بمسؤوليته الكاملة عن المعاملات التي تمت حتى تاريخ الإشعار بالموافقة على الإلغاء أو استبدال المستخدم الرئيسي.

27- دون المساس بقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتنازل العميل ويتعهد برد كافة المبالغ المودعة في حسابه بالاحتياال أو بالخطأ البشري أو الخطأ أو العطل الآلي أو بسبب غير صحيح آخر، سواء كان المباشر أو المتسبب في الإيداع هو العميل أو المصرف أو أي طرف آخر.

28- يأذن العميل للمصرف إذا لا رجعة فيه أن يسترد وفق تقديره المطلق دون إلزام على المصرف أي مبالغ تقيد بطريقة غير صحيحة بحساب العميل وأن يخصم ذلك من أي من حسابات العميل دون الحاجة إلى موافقة أي جهة قضائية أو رقابية، وفي حال كان رصيد الحساب غير كاف فيجب للمصرف إضافة قيد مدين على حساب العميل بمبلغ الفرق ويحق للمصرف تحميل تفاصيل العميل على القائمة السوداء حتى استرداد الأموال المستحقة.

29- يفوض العميل المصرف بإرسال جميع المراسلات والإشعارات المتعلقة بهذه الاتفاقية أو كشوف الحسابات وتأكيكات العمليات أو التبليغات أو الإخطارات الأخرى عن طريق عنوان العميل المذكور في طلب الخدمات المصرفية (البريد الإلكتروني أو الفاكس أو رسائل الجوال أو العنوان الوطني)، كما يلتزم العميل بإبلاغ المصرف في حال تغير هذا العنوان وذلك قبل التغيير بسبعة أيام، وإلا فتعد جميع التبليغات والإشعارات والإخطارات قانونية وصحيحة على العنوان المذكور في الطلب.

30- تعد المستندات وكشوف الحسابات المقدمة للمصرف أو منه للعمليات المنفذة على الحساب عبر هذه الاتفاقية هي المرجع لكلا الطرفين، وعلى العميل مراجعة المصرف في حال وجود اختلاف أو خطأ للتأكد من صحة ودقة تلك البيانات والمعلومات، وفي حال عدم استلام اعتراض من العميل خلال 30 يوم من تاريخ توفر المعلومات أو كشوفات الحسابات فتعتبر سجلات المصرف صحيحة بما لا يقبل الجدل.

31- أي تأخر أو تراخ من المصرف في ممارسة أي حق أو صلاحية له واردة في هذه الاتفاقية لا يعد تنازلاً عن هذا الحق أو الصلاحية ومن حق المصرف ممارسته في أي وقت.

32- للمصرف تعديل الأحكام والشروط الواردة في هذه الاتفاقية بالحذف أو الإضافة أو التغيير وإبلاغ العميل بالتعديل أو التعديلات المذكورة، قبل 30 يوم وتعد استمرار العميل في استخدام أي من الخدمات بعد تبليغه موافقة منه على الشروط الجديدة أو المعدلة.

33- يلتزم العميل بتحديث سجله التجاري وبياناته ومعلوماته ولأو استكمالها بحد أقصى كل ثلاث سنوات أو عند طلب المصرف ذلك في أي وقت، كما يلتزم العميل كذلك بتجديد هويته وهوية المستخدم الرئيسي وتقديمها للمصرف قبل نهاية سريان مفعول أي منها، وسيتم إيقاف كافة الخدمات متى انتهى تاريخ صلاحية البيانات لحين تجديدها أو مدة إخطار التكملة.

34- يحق للمصرف أن يطلب توثيق معلومات عن المستخدمين المسجلين أو المستخدمين الفرعيين أو الموكلين للخدمة، سواء المسجلين من قبل المستخدم الرئيسي أو خلاف ذلك حسب ما يراه، وفي الوقت المناسب، كما له الحق في إيقاف الخدمة إلى حين توثيق المعلومات أو تقديم المستندات المطلوبة دون أن يتحمل المصرف أي مسؤولية عن جميع ما يترتب على ذلك.

35- تقرأ وتفسر وتطبق هذه الاتفاقية وفقاً للأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، وكل ما لم يرد ذكره هنا يتم التعامل بشأنه وفقاً للأنظمة واللوائح السعودية والجهات التشريعية والتي لا تتعارض أو تنتهك الشريعة الإسلامية، ويتعين تسوية النزاعات المتعلقة بهذه الخدمة أمام الجهة القضائية المختصة بمدينة الرياض.

36- ساعات الوصول للخدمة: يحق للعميل، مع مراعاة الشروط الأخرى المعمول بها في هذه الاتفاقية، وبوجه عام، الوصول للخدمة المصرفية الإلكترونية سبعة أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم، على الرغم من أن بعض أو كافة الخدمات قد لا تتوفر في بعض الأحيان بسبب العطلات أو حالات طارئة أو الصيانة المقررة للنظام، وسوف يقوم المصرف في حال التوقف المزمع أو الحاصل لفترات طويلة بنشر إشعار عن توقف الخدمة على موقع مصرف الراجحي للخدمات المصرفية للأعمال أو عبر الرسائل النصية أو البريد الآمن للخدمات المصرفية للأعمال أو القنوات في أقرب وقت ممكن عملياً.

37- المراسلات بين مدير العلاقة ان وجد او من خلال المصرف والعميل

يمكن للعميل التواصل مع المصرف بالطرق التالية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية:

الهاتف: يمكن للعميل الاتصال بإدارة معلومات العملاء على الهاتف 8888 122 800.

البريد الإلكتروني: أرسل لنا رسالة بريد إلكتروني بالضغط على رابط "اتصل بنا" والذي يقع أسفل الصفحة الرئيسية لموقع مصرف الراجحي.

شخصياً: يستطيع العميل زيارتنا في أي فرع من فروعنا المناسبة له.

38- يوافق العميل على أن هذه الاتفاقية وشروط وأحكام اتفاقيات الخدمات الخاصة والقوالب الأخرى والمستندات والمرافقات كلها تمثل الاتفاق الجامع بين المصرف والعميل المانع للاحتجاج بغيره وإذا كان هناك تضارب أو تناقض بين هذه الاتفاقية والشروط والمستندات الورقية الخاصة بحساب العميل وتشغيله، فتعتبر بنود هذه الاتفاقية وأحكامها مهيمنة ومسيطر على ما سواها، وتدرج شروط وأحكام هذه الاتفاقية بموجب ذلك بشروط وأحكام الحساب الجاري وتعتبر جزءاً لا يتجزأ ولا ينفصل عنها. ويلتزم العميل بشروط وأحكام أي ترخيص من تراخيص البرمجيات الممنوحة للعميل بالإضافة إلى التزامه بهذه الاتفاقية.

15- لا يقدم المصرف أي تعهدات أو ضمانات فيما يتعلق بالجودة أو السرعة أو الأداء أو الدقة أو ضمانات بخلو البرامج من الأخطاء أو العيوب، مع التزام المصرف بتعديل ما نتج من ذلك على معاملات العميل المصرفية، ويقر العميل ويعترف بإخلاء مسؤولية المصرف عن أي خسائر أو أضرار تتعلق بذلك ما لم يكن هناك تعذ في ذلك أو تقصير.

16- لا يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أي عطل في البرنامج لأي سبب / حادث خارج عن إرادته أو بدون تعذ منه أو تقصير، كما لا يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أعطال شبكات الاتصال أو المعلومات أو الكهرباء أو عن فيروسات الحاسب الآلي أو أي مشاكل تتعلق بذلك.

17- يلتزم العميل بزيارة أجهزة وبرامج حاسب آلي تفي بالحد الأدنى من المواصفات التي يحددها المصرف أو تزيد عنها، ويحق للمصرف أن يقوم من وقت لآخر بتعديل تلك المواصفات، ولا يتحمل المصرف أي تكاليف أو أضرار العميل نتيجة عدم مواكبتها للمواصفات الجديدة التي يقدمها المصرف في كل مرة، ويحق للمصرف إجراء التعديلات التي يراها لتطويع وتحسين تصميم ومحتوى الخدمة دون حاجة لإشعار العميل، وللعميل حق الانسحاب من هذه الاتفاقية إذا لم يرض بتلك التعديلات.

18- يقر العميل بعدم ملكيته للحقوق الفكرية لبرامج وأجهزة وبرمجيات ومستندات خدمات الإنترنت والخدمات المصرفية، ويلتزم العميل بعدم السماح لموظفيه بنسخ أو تعديل البرامج أو خالقها أو المواد الأخرى ذات الصلة أو تحميل أو نقل برامج الخدمات الإلكترونية، كما يلتزم بتحمل المسؤولية المترتبة على الإخلال بهذا الالتزام سواء وقع منه أو من موظفيه، ويلتزم بتعويض المصرف عن أي أضرار أو خسائر تلحق به بسبب ذلك.

19- الخدمات الإلكترونية بموجب هذه الاتفاقية مدتها سنة واحدة ميلادية تبدأ من تاريخ القبول وتتجدد تلقائياً لمدة أو مدد متتالية ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً بربغيته في إنهاء تلك الخدمات قبل شهر واحد من تاريخ انتهاء مدتها الأصلية أو المجددة.

20- تبقى الخدمات المصرفية غير الإلكترونية والحقوق والالتزامات التي تحكمها بموجب هذه الاتفاقية نافذة وسارية على الرغم من انتهاء الخدمات الإلكترونية ما لم يتم إقفال الحساب أو تجميده أو إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب.

21- يحق للمصرف أن يفرض رسوما نقدية على استخدام هذه الخدمة، سواء أكانت الرسوم لمرة واحدة أو بشكل شهري أو سنوي، وذلك يخصمها من الحساب الجاري للعميل. وللمصرف الحق في تعديل هذه الرسوم بعد فرضها من وقت لآخر وفقاً لتقديره، ويعتبر استخدام العميل لهذه الخدمة بعد فرض رسومها أو تعديلها وإشعاره بها موافقة منه عليها.

22- الضرائب:

أ- تكون الأسعار والرسوم والعمولات والتخفيضات التجارية على توريد أي خدمة أو سلعة بسبب هذه الاتفاقية أو اتفاقيات الخدمات التي يشارك فيها العميل خالية من أي ضريبة مفروضة على أي سلعة أو خدمات وضريبة القيمة المضافة المطبقة وأية ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستحقة.

ب- يقر العميل ويقبل أن توريد كل خدمة أو سلعة يتلقاها وأي رسوم أو عمولة أو تخفيض تجاري يتلقاها بموجب أي سبب هذه العقد أو اتفاقيات خدماته التابعة التي يشارك فيها يجوز أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالقدر الذي تحده الجهة المختصة في الدولة، ويلتزم بدفعها وفقاً للنظام واللوائح وما توجه به الجهة المختصة في الدولة.

ج- لأغراض الفقرة (23/أ) أعلاه يقصد بالرسوم أو الضريبة أي مبلغ يتم دفعه كرسوم أو عمولة أو تخفيض تجاري أو مقابل توريد أو تلقي خدمة أو سلعة يقدمها الطرف الأول أو طرف ثالث ذات صلة بهذه الاتفاقية أو اتفاقيات خدماتها التابعة التي يشارك فيها الطرف الثاني، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: توريد خدمات إدارة النقد والعمليات والأوراق التجارية والتأمين نقل النقود والتوريد والسحب والنقد الأجنبي والبيع والشراء وعملة واحدة أو عملات مختلفة والتحويل والتخزين والشحن ورسوم التخزين والخدمات الأمنية والجمارك ورسوم تداول والبيع والشراء والوساطة والرهن وفكه والإفراغ وإعادة الإفراغ وخلاف ذلك.

د- يقر العميل ويتعهد بالوفاء بالالتزامه بسداد الضرائب وفقاً للأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر، ولا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أية فوائد أو غرامات مستحقة على الطرف الثاني بسبب عدم السداد أو عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

23- يجوز للمصرف إلغاء الخدمات الإلكترونية المتاحة بموجب هذه الاتفاقية، يجب إشعار العميل قبل 30 يوم لإيقاف الصلاحيات الممنوحة للعميل كلياً أو جزئياً وفقاً لتقدير المصرف، وذلك إذا لم يلتزم العميل بأحكام هذه الاتفاقية وشروطها أو إذا لم يتمكن المصرف من تقديم تلك الخدمة بسبب/حادث خارج عن إرادته، وفي كل حالة يرد للعميل من الأجر ما يقابل المدة المتبقية من مبلغ الرسوم المدفوع.

24- يحق للمصرف تعليق كافة الخدمات الإلكترونية أو أي جزء منها المقدمة بموجب هذه الاتفاقية مؤقتاً أو إلى أجل غير مسمى، وفقاً لتقدير المصرف المطلق، إن اعتقد المصرف أن هذا التعليق مهم لحماية مصالح المصرف أو العملاء أو لمنع التلاعب أو الأمور غير القانونية أو تعطل الخدمات المصرفية أو لأي سبب آخر.

25- في حال تعليق الخدمات الإلكترونية أو إلغائها أو انتهائها وفقاً لأحكام المادة (25) أعلاه فإن الخدمات المصرفية غير الإلكترونية ونصوص هذه الاتفاقية التي تنطبق عليها تظل على الرغم من ذلك سارية ونافذة ما لم يقرر المصرف وفق تقديره المطلق خلاف ذلك أو يتم تجميد الحساب أو إقفاله أو إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب.



- 39- المعايير الأمنية: يوافق العميل، مع تحميله لكافة المخاطر والمصاريف، على تبني التدابير الأمنية في المباني المخصصة لعمله، والتي ينصح بها المصرف العميل من وقت لآخر، دون مسؤولية على المصرف ترتب على أي أفعال أو أوجه قصور من العميل في هذا الصدد.
- 40- القوى القاهرة: تتوقف هذه الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية أو يتم تعليقها دون أدنى مسؤولية على المصرف في حالات القوى القاهرة والتي تشمل دون حصر الحرب والاضطرابات الأهلية والإضرابات وأعمال الشغب وأعمال الإرهاب والفيضانات والزلازل وما شابهها من قضاء وقدر والأعمال والقرارات الحكومية والأعمال الخارجة عن سيطرة المصرف.
- 41- تعدد المصادقة: يتعين قراءة شروط وأحكام هذه الاتفاقية كجزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن شروط وأحكام المستندات المتعلقة بتعدد المصادقة والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:
- أ) دليل رموز البرمجيات لحل مشاكل الوصول إلى خدمات المصرفية للأعمال / التجارة الإلكترونية.
- ب) دليل جهاز التشفير Token للمستخدم الفرعي.
- ج) دليل جهاز التشفير Token للمستخدم الرئيسي.
- 42- يقر العميل بأنه في حال وقوع أي ضرر أو خسارة مالية يكبدها العميل نتيجة لأي فشل في نظام المصرف غير مستثنى بموجب أحكام هذه الاتفاقية أو شروط وأحكام المنتج أو الخدمة ذات الصلة يجوز للمصرف بناء على شكوى مكتوبة ومدعومة بالدليل من قبل العميل أن يتحقق من الضرر أو الخسارة، ومن الممكن أن يقوم المصرف بتعويض العميل حال ثبوت الخسارة أو الضرر وثبوت أنهما غير مستثنين وأنهما ناتجان حصرياً من تعدي المصرف أو تقصيره ويقع عبء الإثبات على عاتق العميل لتقديم ما يكفي من الأدلة لإثبات كل ذلك.
- 43- يلتزم العميل بمسؤوليته الكاملة عن أي مشفر ذكي Soft Token أو جهاز تشفير Hard Token أو أرقام الجوال أو الشرائح المقدمة للمصرف عبر القنوات المتاحة، وسيقوم المصرف بإرسال المعلومات المالية الحساسة والمعلومات غير المالية وكلمات المرور لأرقام هذه الجوال، ويتعين على العميل اتخاذ أساليب العناية اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات وبالتالي إرسال وحفظ الجوال والأجهزة والأرقام والشرائح بشكل آمن.
- 44- **تفعيل وتعطيل الحسابات:**
- للمصرف إنشاء وتسجيل الدخول إلى أي من الخدمات بموجب هذه الاتفاقية عند استلام كافة الاتفاقيات والمستندات موقعة من العميل سواء تم التوقيع والاستلام حضورياً أو عبر الوسائط الإلكترونية، ويتم تعطيل الخدمة كلياً بشكل تلقائي بمجرد انتهاء السجل التجاري للعميل كما يتم حبسها تلقائياً لأي مستخدم حال انتهاء تاريخ هويته، ويتعهد العميل، بموجب ذلك، بالحفاظ على تحديث وضعه القانوني ويحمل مسؤولية عجزه عن الالتزام بمواعيد التجديد المحددة، ويقر العميل ويعلم أنه في حال انقضاء تفويض المستخدم الرئيس أو انتهاء صلاحية هويته فلا يترتب على ذلك جيب دخول المستخدمين الآخرين للخدمة ما لم يخطر العميل المصرف كتابة بخلاف ذلك ويقر العميل بمسؤوليته عما يترتب بسبب الإضرار أو عدمه وببراءة ذمة المصرف من أي مسؤولية في هذا الصدد.
- 45- تنحصر تلقائياً وتلغى إمكانية وصول العميل للخدمات المصرفية عبر الإنترنت في حال عدم استخدام العميل للخدمة لمدة ستة أشهر متتالية، ويتعين إعادة تنشيط / فك حظر إمكانية الوصول للخدمات المصرفية عبر الإنترنت بموجب توجيه مكتوب لفك الحظر مقدّم أو مدخل من قبل العميل مطبوع على أوراقه الرسمية ومختوم وفقاً للأصول وموقع عليه من قبل المفوض أو المفوضين بالتوقيع أو مسدوق لمتطلبات التوقيع الإلكتروني، وتنحصر تلقائياً وتلغى إمكانية وصول المستخدم للخدمات المصرفية عبر الإنترنت في حال إدخاله كلمة مرور غير صحيحة خمسة مرات أثناء محاولة الدخول، ويتعين على المستخدم في مثل هذه الحالة أن يحصل من العميل على تعمييد بإعادة تمكنه من الوصول مرة أخرى، ويتعين على المصرف أن يطلب من العميل تأكيد موافقته على حظر الخدمات عبر الإنترنت إذا تقدم العميل بطلب لمنع الوصول للخدمات عبر الإنترنت، ويقر العميل بموجب ذلك بمسؤوليته وحده عن جميع العواقب المترتبة على الحظر الذاتي ويعفي المصرف من أي التزام أو مسؤولية تترتب على ذلك.
- 14/45 يدرك العميل ويقر أن الخدمات المصرفية غير الإلكترونية شاملة دون حصر إدارة الحسابات بفروع مصرف الراجحي، لا يمكن حصول العميل عليها إلا بزيارة الفرع الخاص بالحساب فقط.
- 2/45 لن يؤثر تعطل أو حظر الخدمات الإلكترونية الواردة في الفقرات أعلاه على استمرار الخدمات غير الإلكترونية أو نفاذ شروط وأحكام هذه الاتفاقية السارية على هذه الخدمات غير الإلكترونية.
- 46- **دفتر الشيكات**
- يدرك العميل ويقر أن المصرف لا يقبل سوى الشيكات المكتوبة على نموذج الشيك الممغنط المأخوذ من دفتر الشيكات ساري المفعول المعتمد من المصرف المسلم للعميل ومسجل بالتقييم الإلكتروني على حساب العميل.
- أ) يجب على العميل قبل الموافقة على استلام دفتر الشيكات، التحقق من أن دفتر الشيكات يخص حسابه لدى الفرع الذي يتعامل معه، وأنه يحمل البيانات الصحيحة وجميع صفحاته كاملة، ويجب على العميل أن يمتنع عن الاستلام إذا وجد أن دفتر الشيكات لا ينتمي إليه أو أنه يحمل معلومات غير صحيحة أو هناك صفحة أو أكثر من الدفتر مفقودة.
- ب) يجب على العميل تحوّل تحوّل أي تعديل أو إلغاء أو سحب ينفذه المصرف بناء على طلب العميل بشأن تحويل سلف تنفيذه بناء على تعليمات سابقة من العميل لا يضمن إعادة الأموال أو إعادة توجيه الأموال المعنية وأن مصرف الراجحي غير مسؤول في مثل هذه الأحوال، كما لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسائر تنجم عن أي تصرف أو إهمال من قبل البنك المراسل أو بنك المستفيد أو المستفيد أو طرف آخر أو بسبب تخلل العطلات الأسبوعية أو الرسمية أو الاختلاف في العملة أو القوى القاهرة.
- ب) يجب على العميل تحوّل تحوّل أي تعديل أو إلغاء أو سحب ينفذه المصرف بناء على طلب العميل بشأن تحويل سلف تنفيذه بناء على تعليمات سابقة من العميل لا يضمن إعادة الأموال أو إعادة توجيه الأموال المعنية وأن مصرف الراجحي غير مسؤول في مثل هذه الأحوال، كما لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسائر تنجم عن أي تصرف أو إهمال من قبل البنك المراسل أو بنك المستفيد أو المستفيد أو طرف آخر أو بسبب تخلل العطلات الأسبوعية أو الرسمية أو الاختلاف في العملة أو القوى القاهرة.
- ج) يتعين على العميل إبلاغ المصرف فوراً عند فقد أو سرقة دفتر الشيكات أو عند الاشتباه بوجود شيك زائف.
- د) يتعين على العميل / محرر الشيك أن يكتب تاريخ الإصدار الحقيقي للشيك ويدرك العميل ويقر أن المصرف سيدفع مقابل الشيك المقدم له يوم تقديمه سواء كان الشيك يحمل تاريخ إصدار أجل أو حال.
- هـ) لا يكون المصرف وفقاً لتقديره المطلق ملتزماً بصرف أو إيداع أو قبول الشيكات المقدمة إليه من قبل المستفيد بعد مرور سبعة أشهر من تاريخ الإصدار ومع ذلك، فلا يضمن المصرف لمحرر الشيك بأن هذا الشيك لن يتم صرفه أو قبول تحصيله.
- و) في حال رغبة العميل في إيقاف شيك معين، يتعين عليه مخاطبة المصرف خطياً وفقاً لإجراءات المصرف، ولن يقوم المصرف بوقف شيك مغطى ببطاقة ضمان الشيكات أو الشيك الذي قام المصرف بدفعه أو صرفه، ويعني العميل أن وقف دفع الشيك يشكل جريمة جنائية بموجب المادة 118 من نظام الأوراق التجارية وقرر العميل بأن الوقف من جانب العميل يعطي الحق للمصرف وفق تقديره المطلق في وقف الدفع فوراً سواء كان وقف الدفع له مبرر أم لا، ويتحمل العميل مسؤولية ذلك وحده ويعفي المصرف من أي مسؤولية أو التزامات مهما كان نوعها.
- ز) يقر العميل ويعني أن التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي هي جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن هذه الاتفاقية وأن المصرف لن يستجيب لأي أمر بوقف الشيك إذا كان مثل ذلك الوقف قد يعتبر خرقاً للتعليمات النافذة.
- 47- **الأمر المستدیم:**
- يقر العميل بأن الأمر المستدیم يفوض المصرف خصم مبلغ (مبالغ) من حساب العميل بصفة مستمرة ولمدة المحددة في التعليمات أو الالتزام حتى تلقي المصرف طلب إلغاء من العميل أو من المستفيد، ويقر العميل بأنه لا يمكنه إلغاء أمر دائم إلا إذا كان الأمر ينطوي على التزام بالدفع على العميل لصالح مصرف الراجحي أو طرف آخر لا في حال حصول العميل على مخالصة من المصرف أو الطرف الآخر بهذا الشأن، ويضمن العميل صحة جميع المعلومات في التعليمات أو الالتزامات ويقر بأن مصرف الراجحي غير مسؤول في حال عدم دقة هذه المعلومات أو في حال إلغاء العميل للأمر المستدیم دون مبرر أو في حال عدم كفاية المبالغ في حسابه في تاريخ الخصم أو عند التعليق في حالات الطوارئ أو الأخطاء في أنظمة الاتصالات أو في حال عدم القدرة على الوصول للمستفيد بسبب عدم صحة المعلومات أو رفض استلام المبلغ أو لأي سبب آخر لا يكون المصرف مسؤولاً عنه.
- 48- دفع الفواتير والمدفوعات الحكومية: لا يكون المصرف مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن مدى تسليم أو جودة أو عدم ملائمة الخدمة أو غيرها من الجوانب المتعلقة بالخدمة التي يدفع العميل مقابلها.
- أ) تخضع خدمة دفع الفواتير التي يقدمها المصرف لشروط وأحكام اتفاقية برنامج سداد أو غيره من برامج السداد المعتمدة من مؤسسة النقد ويقر العميل بموجب ذلك بأن اتفاقية برنامج سداد أو غيره من برامج تشكل جزءاً لا يتجزأ ولا ينفصل عن هذه الاتفاقية بغض النظر عن عدم توقيع العميل عليها.
- ب) يمكن للعميل أن يتقدم بشكوى إلى المصرف في حال تسديد فاتورة أو إجراء معاملة دفع حكومية أو غيرها عبر المباشر وعدم استلام الجهة المستفيدة لمبلغ الفاتورة لأي سبب من الأسباب.
- ج) يقر العميل بأن السجلات المصرفية المتعلقة بدفع الفواتير و/ أو المدفوعات الحكومية بغض النظر عن كيفية تسجيلها والوسائط المسجلة عليها تكون ملزمة للأطراف حتى يثبت العميل العكس وتسود وتهمين في حال نشوب أي تعارض مع مصادر أخرى.
- د) يقر العميل بأن المصرف غير ملزم بتعويضه عن الأضرار أو الخسائر الناجمة عن العوامل التي ليست ضمن سيطرة المصرف أو التي لا يكون المصرف مسؤولاً عنها.
- 49- **الحالات والصفات التجارية:**
- أ) يلتزم العميل بتعينة المعلومات الشخصية والمصرفية للمستفيدين بدقة ويقر ويعلن بأن مصرف الراجحي غير مسؤول عن أي خسائر أو أضرار أو التزام من أي نوع تنشأ نتيجة خرق شرط هذه الفقرة أو نتيجة رفض المستفيد أو بنك المستفيد قبول الحوالة أو حجز الحوالة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أو أي سلطة أخرى في أي بلد.
- ب) يقر العميل بأن أي تعديل أو إلغاء أو سحب ينفذه المصرف بناء على طلب العميل بشأن تحويل سلف تنفيذه بناء على تعليمات سابقة من العميل لا يضمن إعادة الأموال أو إعادة توجيه الأموال المعنية وأن مصرف الراجحي غير مسؤول في مثل هذه الأحوال، كما لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسائر تنجم عن أي تصرف أو إهمال من قبل البنك المراسل أو بنك المستفيد أو المستفيد أو طرف آخر أو بسبب تخلل العطلات الأسبوعية أو الرسمية أو الاختلاف في العملة أو القوى القاهرة.



50. المدفوعات المجمعة:

أ) المسؤولية عن التعليمات: يقر العميل بأن عليه مسؤولية التحقق من صحة ودقة الطلبات والتعليمات الواردة منه عبر الخدمة إلى البنك على أي وسيط كانت، وأن المصرف ينفذ الدفع للمستفيدين استناداً عليها، وأنها سوف تكون ملزمة وذات دلالة قطعية في حال أي نزاع أو خلاف، ويشمل ذلك مسؤوليته عن صحة هويات المستفيدين وتفاصيلها، والجدران، ومبالغ التحويلات وحسن النية.

ب) الأنظمة التي تحكم نشاط العميل: يتعهد العميل بأن تلتزم جميع أنشطته وعملياته المتعلقة بالخدمة بالأنظمة السارية بالملكة العربية السعودية وتعليمات مؤسسة النقد السعودي، بما في ذلك نظم وسياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقر بأن أي تعديل أو إلغاء أو سحب ينفذه المصرف بناء على طلب العميل بشأن تحويل سلف تنفيذه استناداً على تعليمات سابقة من العميل لا يضمن إعادة الأموال أو إعادة توجيه الأموال المعنية، وأن مصرف الراجحي غير مسؤول في مثل هذه الأحوال، كما لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسائر تنجم عن أي تصرف أو إهمال من قبل البنك المراسل أو بنك المستفيد أو المستفيد أو طرف آخر، أو بسبب تداخل العطلات الأسبوعية أو الرسمية، أو الاختلاف في العملة أو القوى القاهرة، أو وضع أي من طرفي التحويل على قوائم المنع أو المراقبة أو التعرض السياسي الصادرة من أي سلطة في أي دولة.

ج) مسؤولية البنك والعميل عندما لا يكون هناك رصيد في حساب العميل لتغطية التعليمات: يدرك العميل أن تنفيذ تعليماته بالدفع للمستفيدين يتوقف على وجود رصيد كاف في حساب قابل للتصرف فيه، ولن ينفذ المصرف أي تعليمات لا يقابلها رصيد قابل للتصرف فيه، ولا يتحمل المصرف أي مسؤولية تجاه المستفيدين أو العميل بأي حال من الأحوال.

51. إقرار وتعهد العميل:

أ) يقر العميل ويعلن مسؤوليته والتزامه عن الأموال المتداولة أو المودعة في حسابه ويتعهد بإخبار السلطات المختصة بأي أموال مشبوهة أو مجهولة الماهية سواء تم تحويل هذه الأموال بعلمه أو التخليص منها من خلاله أو من خلال الآخرين ويضمن للمصرف بأن هذه الأموال المذكورة هي نتاج عمليات مشروعة وموجهة لأغراض مشروعة ولا تنطوي على أعمال مزيفة أو غسيل أموال أو تمويل لأنشطة إرهابية، كما يعترف ويعلن بأنه لا يستحق استرداد الأموال أو التعويض عنها وذلك فيما يخص الأموال المقرر عدم شرعيتها سواء للأسباب المذكورة أو لأي أسباب أخرى.

ب) يتعهد العميل بتحديث وتكملة بيانات الحسابات كل ثلاثة سنوات بحد أقصى أو عندما يطلب المصرف منه ذلك وإخبار المصرف خطياً بأي تغيير في عنوانه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ويتعهد بتجديد مستندات الشركة ومستنداته الشخصية القانونية وتلك المستندات الخاصة بالمستخدم وتقديم المستندات المحددة للمصرف قبل تاريخ انتهائها، كما يقر بأن المصرف له حق التصرف المطلق في تعليق الخدمات والحسابات في حال عدم الامتثال بشروط هذه الفقرة.

ج) يتعهد العميل ويعلن أنه ومن يتعامل معهم غير محظورين من قبل أي سلطة في أي بلد من إجراء الحوالات المالية أو استلامها وأن كافة بياناته صحيحة وموثوقة وأنه يعي شروط وأحكام اتفاقية هذه الخدمات.

د) يوافق العميل على تزويد المصرف بأي معلومات أو بيانات يطلبها المصرف منه لإنشاء أو إدارة الخدمات أو استمرارها وبأذن للمصرف إذا لا رجعة عنه بالحصول على أي معلومات مطلوبة تتعلق بالعميل أو الخدمات المذكورة أو أي خدمات أخرى أو حسابات خاصة بالعميل لدى أي مصرف من سمة أو غيرها من مصادر المعلومات الائتمانية المعتمدة ويقر بأن المصرف قد يقوم بالكشف عن المعلومات المتعلقة بالعميل وحساباته لسمّة أو أي هيئة أخرى معتمدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

هـ) يقر العميل بقرائه وإطلاعه على شروط وأحكام هذه الاتفاقية وإدراكه لمعانيها والتزامه بها.

و) القانون واجب التطبيق: تنطبق الأنظمة واللوائح السعودية في حال وجود أي نزاع ينشأ عن تطبيق أو تفسير شروط وأحكام هذه الاتفاقية بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية وتختص بنظر النزاع الجهة القضائية المختصة في الرياض، بالملكة العربية السعودية.

52. إقفال الحساب:

• للمصرف وفق تقديره إقفال حساب العميل في الحالات الآتية:

أ) إذا فتح الحساب بلا إيداع ولم تودع فيه أي مبالغ خلال تسعين يوماً من تاريخ فتحه باستثناء حسابات الجهات الحكومية فتعامل وفق شروط موافقة وزارة المالية على فتحها أيما كانت هذه الشروط.

ب) إذا فتح الحساب بإيداع ثم تناقص رصيده إلى الصفر واستمر دون رصيد أو تعامل لمدة أربع سنوات ولا توجد التزامات على الحساب لصالح المصرف أو الغير، وذلك بعد إشعار العميل قبل شهر من الإقفال وإشعاره عند حدوثه وتوثيق الإشعارات وحفظها في ملف العميل.

ج) في حال تعزّض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة البنكية وتعذر حل الإشكال أو استخدمت العلاقة مع المصرف لغرض العرض منها فإن المصرف سيقوم بإنهاء العلاقة وإعادة المال أو الرصيد إلى مصدره، أما في حال كانت مشاكل التحقق واستخدام العلاقة في غير الغرض منها ذات صلة بأشبهاء في تعاملات العميل (غسل أموال أو تمويل الإرهاب أو نحوها) فيطبق المصرف التعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك التبليغ.

(د)

عند رغبة العميل بناء على طلبه المكتوب بقلل حسابه وإعادة الشيكات وبطاقة الصراف الآلي وبطاقة الحساب وأي منتجات مستردة ويقوم المصرف عند ذلك بإتلاف الشيكات والبطاقات أمام العميل ويسلمه كامل المبلغ الموجود في حسابه، وللصصرف رفض طلب القفل في حال ارتباط الحساب بالتزامات لصالح المصرف أو الغير نشأت على قوة الحساب ووجوده.

53. اتصل بنا:

• يتعهد العميل ويقر بأنه في حال حدوث ما حال يمكن أن يؤثر على العميل أو وضع الحساب القانوني فيتعين على العميل إبلاغ المصرف فوراً عبر مركز الاتصال، ولا يتعين على العميل الإفصاح عن رقمه السري أو الرمز السري لجهاز التشفير Token أو رقم بطاقة الائتمان أو رقم التعريف الشخصي عبر هذه الخدمة أو لأي من موظفي المصرف، ويسعى المصرف إلى معالجة الإخطار المقدم بالطرق الرسمية له وإخبار العميل بقراره المتعلق بذلك.

54. تسري شروط وأحكام هذه الاتفاقية على جميع الخدمات المشترك بها العميل بالقدر الذي يناسبها، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

أ) خدمة الرواتب / نظام حماية الأجور.

ب) خدمة بطاقات الرواتب.

ج) الخصم المباشر.

د) المستفيدين.

هـ) مدفوعات أرامكو.

و) رسائل التنبيه.

ز) خدمة نقاط البيع.

ح) الشيك واجب الدفع (المعرف).

ط) توزيع الأرباح.

ي) إدارة النقد.

ك) طلب شهادة برصيد الحساب.

ل) البطاقات الائتمانية.

م) مقيم.

ن) خدمة الدفع المباشر.

س) خدمة الإيرادات الحكومية.

ع) جهاز الإيداع النقدي.

ف) الصفقات التجارية.

ص) المدفوعات المجمعة.

ق) الخدمات المصرفية الأخرى التي يشترك بها العميل من خلال خدمة الراجحي المصرفية للأعمال عبر الإنترنت.

55. لأغراض هذه الاتفاقية يقر الطرفان أن الرسائل والموافقات والإقرارات والمواد والأوراق والمحتويات الإلكترونية المتداولة بينهما تكون لها ذات حجية المستندات الورقية في الإثبات؛ وإن لم تستوف التوثيق الإلكتروني من جهة مستقلة.

56. يقر ويعلن العميل أنه قرأ واستوعب ووافق على شروط وأحكام اتفاقيات جميع الخدمات الخاصة والملحقات بها والمذكورة في القائمة أعلاه وأرخص تطبيق هذه الاتفاقية عليها ووقع على هذه الاتفاقية إقراراً منه بكل ذلك.

57. لقد كُتبت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وخُصرت في نسختين طبق الأصل ووقع كل طرف من الأطراف عليها، وتعتبر كل نسخة من هاتين النسختين أصليّة وقد حصل كل طرف من الطرفين على نسخة منها للعمل بموجبها، وفي حال وجود أي اختلاف في النص بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، فإنه يتم اعتماد نص اللغة العربية.

المفوض / المفوضون بالتوقيع:

	1. الاسم
	الصفة
	التوقيع
	التاريخ
	2. الاسم
	الصفة
	التوقيع
	التاريخ
ختم المنشأة	

مصرف الراجحي، عنه:

	الاسم
	الصفة
	التوقيع
	التاريخ